



---

# الخطة الاستراتيجية لكلية القانون والعلوم السياسية

---

2026 م



## المحتويات

- 3 ..... نبذة مختصرة عن الكلية
- 4 ..... التواصل مع الكلية
- 5 ..... الهيكل التنظيمي للكلية
- 6 ..... أسس ومبررات الخطة الاستراتيجية
- 8 ..... عناصر الخطة الاستراتيجية
- 9 ..... الأهداف الاستراتيجية
- 11..... التحليل البيئي
- 13..... الخطة التنفيذية
- 15..... الخاتمة والتوصيات



## نبذة مختصرة عن الكلية

### الجزور والتأسيس

بدأت النواة الأولى لـ كلية القانون والعلوم السياسية بجامعة الزنتان في شكل فاعات دراسية تابعة لجامعة الجبل الغربي ( سابقاً )، حيث كانت تعمل كفرع أكاديمي يلبي احتياجات المنطفة للتعليم القانوني والسياسي، ومع التوسع الأكاديمي والحاجة الماسة لمؤسسة متخصصة، استقلت الكلية بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 13 لسنة 2017، لتصبح صرحاً تعليمياً قائماً بذاته ضمن جامعة الزنتان، وتطلق في مسيرة أكاديمية حافلة بالعطاء والتميز .

### المسيرة الأكاديمية:

نححت الكلية منذ نشأتها في إرساء دعائم التعليم القانوني والسياسي الرصين، واستطاعت عبر تاريخها تخريج أجيال متعاقبة من الكوادر المؤهلة ، الذين يتقلدون اليوم مهاماً حيوية في سلك (( القضاء، والنيابة العامة ، ومجالات المحاماة ، والاستشارات القانونية ، وكذلك دبلوماسيون ومحللون سياسيون ))، بالإضافة إلى الكفاءات الأكاديمية التي تساهم في تطوير المشهد العلمي.

### الكلية اليوم:

تُصنف الكلية اليوم كأحدى المؤسسات التعليمية المتميزة والواعدة، حيث تستقطب الطلاب من مختلف المدن الليبية للالتحاق ببرامجها الأكاديمية التي تمنح درجة (الليسانس والبيكالوريوس) في تخصصي القانون و العلوم السياسية . وتعمل الكلية جاهدة على مواهمة مناهجها مع المعايير الوطنية للجودة، مع التركيز على الجوانب التطبيقية والبحثية التي تضمن تخريج كوادر قادرة على مواكبة التحديات المعاصرة والمساهمة الفاعلة في بناء دولة القانون والمؤسسات.



## طريقة التواصل مع الكلية

العنوان:

الزنتان

البريد الإلكتروني:

info.lpz@uoz.edu.ly

الموقع الإلكتروني:

<https://lpz.uoz.edu.ly>

/ar

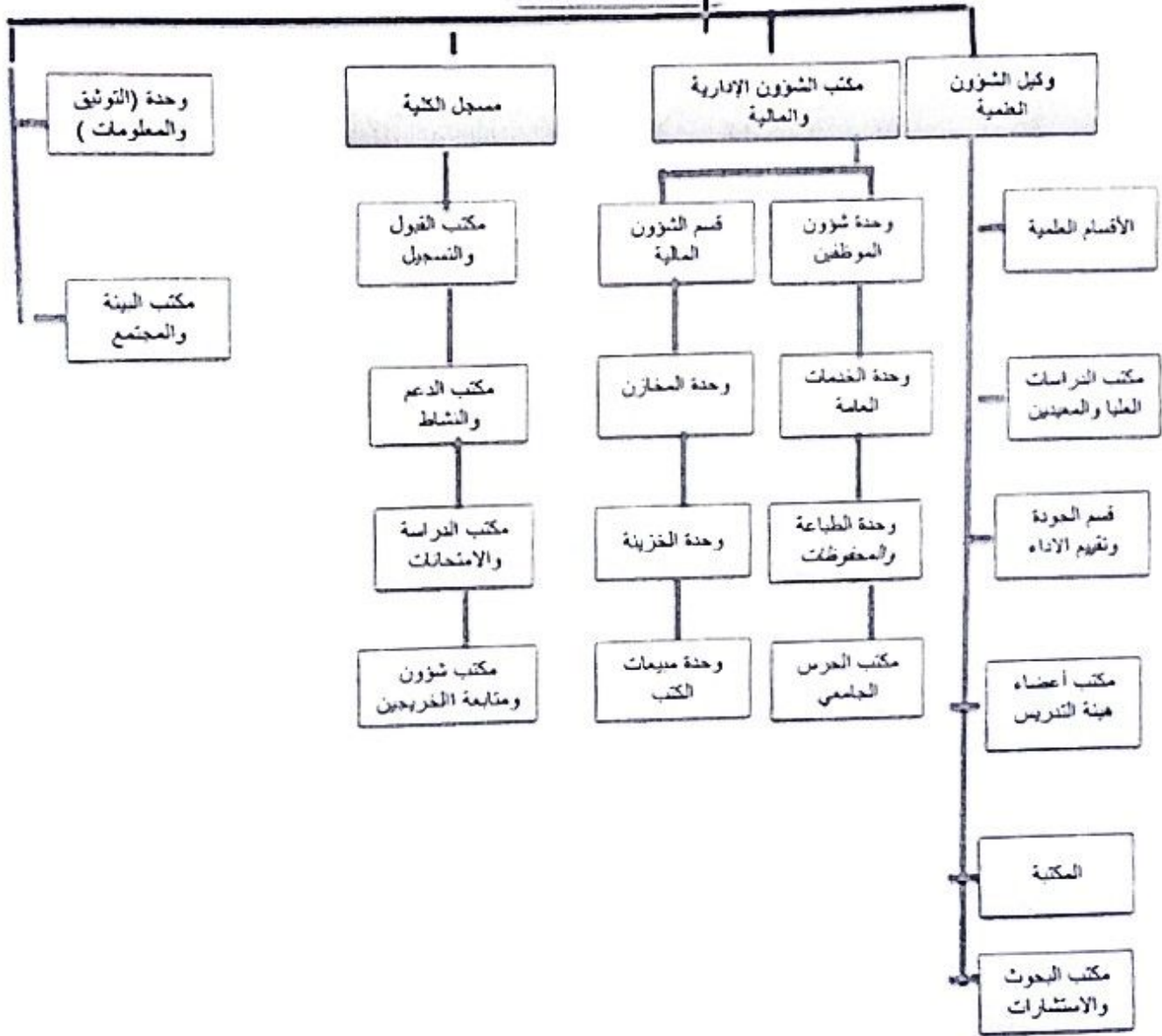




## الهيكل التنظيمي لكلية القانون والعلوم السياسية 2021

### مجلس الكلية

#### عميد الكلية



## أسس ومبررات الخطة الاستراتيجية

انطلاقاً من إيمان إدارة الكلية بضرورة التطوير المستمر والارتقاء بالمنظومة التعليمية، اعتمدت الكلية خطتها الاستراتيجية بأفاقها الزمنية الثلاثة ( قصيرة، متوسطة، وبعيدة المدى ) كركيزة أساسية لاستشراف مستقبل أكاديمي واعد. وقد استندت الخطة في صياغتها إلى تحليل دقيق للواقع (SWOT Analysis) ؛ لتعزيز نقاط القوة، معالجة مكامن الضعف، استثمار الفرص المتاحة، وتجاوز التحديات القائمة.

### مبررات ومنطلقات الخطة:

تستند رؤيتنا الاستراتيجية إلى ستة مبررات جوهرية تمثل خارطة طريق للتنمير:

1. التكامل المؤسسي : تحقيق الانسجام التام مع رؤية جامعة الزنتان لضمان جودة تعليمية تنافسية على المستويين المحلي والنولي.
2. المشاركة التفاعلية :تبني منهجية التشارك عبر استطلاع آراء الخبراء وذوي الاختصاص لضمان صياغة أهداف واقعية وقابلة للقياس.
3. التحديث الأكاديمي :الالتزام بطرح برامج تعليمية متطورة تتماشى مع أرقى معايير الجودة العالمية في مجالي القانون والسياسة.
4. الميزة التنافسية :الاستثمار الأمل للإمكانات المادية والبشرية المتاحة لتحقيق ريادة تعليمية تميز الكلية عن نظيراتها.
5. معالجة الفجوات البنوية :تلاقي نقاط الضعف التي كشفها تحليل (SWOT) ، لا سيما فيما يتعلق بتوفير المراجع التخصصية وتعزيز الجوانب التطبيقية.



6. الاستجابة لمتطلبات سوق العمل: تلبية حاجة الدولة الليبية لخريجين يمتلكون الكفاءة في

المزاوجة بين الوعي القانوني والتحليل السياسي للمساهمة في بناء مؤسسات الدولة.



## عناصر الخطة الاستراتيجية لكلية القانون والعلوم السياسية

### أولاً: الرؤية (Vision)

الريادة في صياغة الفكر القانوني والسياسي لبناء دولة المؤسسات .

### ثانياً: الرسالة (Mission)

تخريج كوادر مهنية قادرة على فهم وحماية المنظومة القانونية والسياسية للمجتمع .

### ثالثاً: القيم الجوهرية (Core Values)

- النزاهة: الالتزام بالنوابت الأخلاقية، الدينية، والمجتمعية.
- العمل الجماعي: ترسيخ ثقافة العمل بروح الفريق الواحد.
- الإلتقان: السعي الدائم نحو الجودة والتميز الأكاديمي.
- المواطنة: تعزيز المسؤولية تجاه المجتمع وتميمته



## ملخص الأهداف الاستراتيجية لكلية القانون والعلوم السياسية (2021م- 2026م )

الهدف الاستراتيجي الأول : إعداد كوادر علمية مميزة في مجال العلوم القانونية والسياسية .

تتمثل المبادرات التنفيذية في الاتي :

1- تطوير المناهج: تحديث المقررات القانونية والسياسية لتواكب التشريعات اللبينة المستحدثة والمتغيرات الدولية.

2- التعلم التطبيقي: تفعيل المحكمة الصورية لطلبة القانون، وإنشاء نموذج محاكاة المنظمات والبرلمان لطلبة العلوم السياسية.

3- الرقمنة التعليمية: دمج منصات التعلم الإلكتروني وأدوات التكنولوجيا الحديثة في طرق التدريس.

الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز مخرجات الكلية في البحث العلمي وتوجيهه لخدمة القضايا الوطنية في المجالات القانونية والسياسية .

وتتمحور المبادرات التنفيذية في :

1- النشر العلمي: إصدار مجلة الكلية للدراسات القانونية والسياسية كوعاء بحثي محكم.

2- التكامل المعرفي: تأسيس وحدة الدراسات البينية لربط التحليل السياسي بالتكبير القانوني ( خاصة في قضايا الدستور ) .

3- الاستدامة الأكاديمية: استكمال المتطلبات الفنية لفتح برامج الماجستير في التخصصات ذات

الأولوية.



الهدف الاستراتيجي الثالث: ترسيخ مكانة الكلية لخدمة المجتمع والبيئة في القضايا القانونية والسياسية .

وتتمثل المبادرات التنفيذية حول :

1- الخدمة الاستشارية: إطلاق " مركز الاستشارات القانونية والسياسية " لتقديم الدعم العلمي للمؤسسات العامة بالزنتان.

2- الحوار الوطني: تنظيم ندوة سنوية جامعة لمناقشة تحديات بناء الدولة ومؤسساتها في ليبيا.

3- التدريب الميداني: تفعيل الشراكات مع الهيئات القضائية والدبلوماسية لتوفير فرص تدريبية لطلاب السنوات النهائية.

الهدف الاستراتيجي الرابع : بناء بيئة علمية و إدارية وفق معايير الجودة الوطنية .

المبادرات التنفيذية حول :

1 - الإدارة الذكية: أرشفة السجلات إلكترونياً بالكامل وتفعيل منظومات التسجيل والقبول الرقمية.

2- تطوير الموارد: التحول نحو "المكتبة الرقمية" عبر ربط المكتبة الورقية بقواعد البيانات العالمية لتوفير أحدث المراجع.



## التحليل البيئي للكلية (SWOT Analysis)

تعتمد كلية القانون والعلوم السياسية بجامعة الزنتان منهجية التحليل الرباعي لدراسة واقعها الزامن بنقطة وشفافية، من خلال رصد المتغيرات الداخلية والخارجية التي تؤثر على التخصصين. وتهدف هذه الدراسة إلى استخلاص بيانات ذات موثوقية عالية تكون حجر الأساس لصياغة أهداف تكية وخطة عمل موحدة، نوازن بين استثمار الموارد المتاحة في القسمين ومواجهة التحديات الأكاديمية والمهنية القائمة.

أولاً: محاور التحليل الرباعي الموحد:

1. نقاط القوة: (Strengths) الإمكانيات والقدرات الداخلية المادية والبشرية التي تميز الكلية بقسميها (القانون والعلوم السياسية).
2. نقاط الضعف: (Weaknesses) الجوانب الداخلية التي تحتاج إلى تحسين وتطوير وتوحيد الجهود لمعالجتها.
3. الفرص: (Opportunities) العوامل الخارجية الإيجابية في البيئة الليبية والدولية التي يمكن استثمارها لنمو الكلية.
4. التهديدات: (Threats) التحديات الخارجية القانونية، السياسية، أو الاقتصادية التي قد تعرقل سير العملية التعليمية والبحثية.



ثانياً: مصفوفة الاستراتيجيات الموحدة ( الربط والتحليل )

يتم تحليل البيانات من خلال تقاطع العوامل الداخلية للكلية مع المتغيرات الخارجية لإنتاج

استراتيجيات عمل متكاملة واضحة:

تحليل البيئة	نقاط القوة (S)	نقاط الضعف (W)
الفرص (O)	استراتيجية هجومية (تمو): استثمار معرفة الكلية وكوادرها في العلوم والسياسة لاقتصاص فرص الشراكات الدولية وتطوير برامج الدراسات العليا.	استراتيجية علاجية (تطوير): العمل على معالجة الصعوبات التي ورقتها المعاهد لتتمكن الكلية من استغلال فرص التعلم الإلكتروني والتبادل المعرفي.
التحديات (T)	استراتيجية دفاعية (ثبات): توظيف الخبرات العلمية والسياسية لأعضاء هيئة التدريس لتحصين الكلية ضد تقلبات البيئة الخارجية والمحافظة الأكاديمية.	استراتيجية تصحيحية (وقائية): وضع خطط طوارئ لتحديث البنية التحتية وتطوير الموارد البشرية لتفادي الأزمات المالية أو الإدارية التي قد تعوق المسار الاستراتيجي.



## الخطة التنفيذية 2021م – 2026م

مفترح متكامل لخطة التنفيذية (Operational Plan) لـ كلية القانون والعلوم السياسية بجامعة الزنتان (( 2021م – 2026م )) مصاغة بجدولة زمنية ومؤشرات أداء دقيقة

أولاً : إعداد كوادر علمية متميزة في مجال العلوم القانونية والسياسية

المبادرة	الأنشطة التنفيذية	(KPI) مؤشر الأداء	المسؤولية
تطوير المناهج	تشكيل لجنة لمراجعة توصيف المقررات ومواءمتها مع الغوايين للنسبة الحديثة.	نسبة المقررات المحدثة (المستهدف 100%).	الأقسام العلمية / الجودة
التعلم التطبيقي	تجهيز قاعة "المحكمة الصورية" وتنفيذ (2) محاكاة سنوياً للفسمين.	عدد المحاكمات والمنظمات الصورية المنفذة.	عميد الكلية / رؤساء الأقسام
الرقمنة التعليمية	تدريب هيئة التدريس على منصات.	نسبة المقررات المعروفة إلكترونياً.	وحدة المعلومات / الشؤون العلمية

ثانياً : تعزيز مخرجات الكلية في مجال البحث العلمي القانوني والسياسي

المبادرة	الأنشطة التنفيذية	(KPI) مؤشر الأداء	المسؤولية
النشر العلمي	إطلاق الموقع الإلكتروني للمجلة ، استصدار رقم إيداع دول.	عدد الأعداد الصادرة سنوياً (مستهدف عشرين).	هيئة تحرير المجلة
التكامل المعرفي	عقد ورش عمل تخصصية في "القانون السياسي" وقضايا الدستور.	عدد الأبحاث البيئية المنشورة.	وحدة الدراسات البيئية
الدراسات العليا	استكمال ملفات الملاك الوظيفي والمكتبة المتخصصة لاعتماد الماجستير.	الحصول على موافقة وزارة التعليم العالي.	وكيل الشؤون العلمية



### ثالثاً : ترسيخ مكانة الكلية لخدمة المجتمع والبيئة

المبادرة	الأنشطة التنفيذية	(KPI) مؤشر الأداء	المسؤولية
الخدمة الاستشارية	إعداد اللائحة التنظيمية لمركز الاستشارات القانونية والسياسية	عدد الاستشارات المقدمة للمؤسسات	مدير المركز / العميد
الحوار الوطني	تنظيم ندوة "تحديات بناء الدولة في ليبيا" سنوياً في مدينة الرينان.	عدد التوصيات المعالة للجهات التشريعية	مكتب خدمة المجتمع
التقريب الميداني	توقيع مذكرات تفاهم مع (المحكمة الابتدائية، المحسّن الشرعي، المحاريف)	سنة الطلاب المتطوعين في التدريب	وحدة التدريب

### رابعاً : التطوير المؤسسي والتحول الرقمي

المبادرة	الأنشطة التنفيذية	(KPI) مؤشر الأداء	المسؤولية
الإدارة الذكية	مسح ضوئي لكافة الأرشيف الورقي وتفعيل منظومة تسجيل الخلف	نسبة الملفات المؤرشفة إلكترونياً	مكتب الشؤون الإدارية
تطوير الموارد	الاشتراك في المكتبات الرقمية (مثل السهل لوردار المنظومة)	عدد الزيارات السنوية للمكتبة الرقمية	وحدة المكتبة



## خاتمة الخطة الاستراتيجية (2021-2026)

تمثل هذه الخطة الاستراتيجية الموحدة لكلية القانون والعلوم السياسية بجامعة الزنتان خارطة طريق طموحة، ونابعة من الإيمان العميق بضرورة التكامل بين العلوم القانونية والسياسية لمواجهة تحديات بناء الدولة الحديثة في ليبيا.

إن عملية التمخ التي تمت بين فسمي القانون والعلوم السياسية بالكلية، لم تكن مجرد إجراء إداري، بل هي رؤية أكاديمية تهدف إلى تعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة، وتوحيد الجهود نحو تحقيق الجودة والاعتماد المؤسسي والبرامجي.

وأخيراً إن نجاح هذه الخطة مرهون بتكاتف جهود كافة الأطراف داخل الكلية، من إدارة وأعضاء هيئة تدريس وموظفين، مدعومين برؤية الجامعة وتطلعات المجتمع المحلي، للانتقال بالكلية من دورها التعليمي التقليدي إلى دور ريادي وقاعدة لبناء الكوادر الوطنية المؤهلة.

### أهم التوصيات لاعتماد وتنفيذ الخطة:

1. تخصيص الميزانيات : تخصيص ميزانية تشغيلية تدعم المشاريع الموحدة (مثل المكتبة الرقمية والفاعه التكية للمحاكاة والمحاكم الصورية).
2. تطوير الكوادر : البدء الفوري في برامج تدريبية لأعضاء هيئة التدريس والموظفين لتمكينهم من أدوات التحول الرقمي التي نصت عليها الخطة.
3. الانفتاح الخارجي : تفعيل مكاتب الاستشارات والشؤون العلمية لإبرام اتفاقيات تعاون مع الهيئات القضائية والمؤسسات السياسية الليبية والدولية لتوفير فرص تدريب ميداني للطلاب.
4. المراجعة الدورية : إجراء مراجعة سنوية للخطة لتعديل المسارات بما يتوافق مع المتغيرات السياسية والقانونية في الدولة الليبية.

